الموضوع لها فيما يظهر وهو المعتمد لم يجد ولا ولم تجد نفقته
على جده لغناية فهو مكفون فليس بفقير ويشترط فقر
اليتيم لان لفظ اليتيم يشعر به واليتيم في البهائم ما لا أم له وشيخ
الطيور ما لا أب له ولا أم وفاقد الأم من الآدميين يقال له
منقطع وسهم للعاملين بالجعل الكافل للمنقطع وسهم
لابن السبيل بشرط الحاجة ولا يشترط عدم قدرته على الاقتراض
وسبق بيانهما قبيل كتاب الصيام فليراجعهما من اراده

في بيان احكام قسم الفيء على مستحقيه وهو لغة
وشرعا ما ذكره المصنف بقوله صلى الله عليه وسلم ما افاء الله على رسوله
من اهل القرى الآية ولو قال المصنف في الفيء وقسمه لكان اولى
واظهر اللهم الا ان يقال انه راعى كلام العمر فتامل من قام
بالمدينة فيما مال لواسطة المال لكان اولى ليشمل الاحتطاب
كالكلب ينبغ خيلي ولا بد لو سقطه لكان اولى كما مر في الغنيمة
فتامله كالجزية وعشر التجارة من الكفار وخراج ضرب
عليهم على اسم الجزية وما توقفوا عليه ولو لنحو ضرر نزل بهم ومال
مرتدات على الردة ومال ميت لا وارث له او غير مستغرق
ويقسم وجوبا خلافا للديمة الثلاثة رضي الله عنهم قالوا لان
يحمى بل جميعه لمصالح المسلمين دليلنا قول تمام الآية الله على
رسوله من اهل القرى الآية فاطلق هنا وقيد في الغنيمة
فحمل المطلق على المقيد جمعا بينهما وان اختلف السبب بالقتال
وعدمه كما حملنا الرقبة في الظهار على المؤمنة في كفارة
القتل على خمسة اي من المقاسم وسبق وفيما بيان الخمسة
اي في الكلام على الغنيمة الذين عليهم اي الامام المرتزقة

سمط

سموا بذلك لطلب رزقهم من مال الله تعالى ويقال لهم الرصدون لانهم
اعدوا انفسهم للذب عن دين الله تعالى وخرجهم المتطوعة
فيعطون من الزكاة لا من الفيء كما مر المرتزقة وعن
عياله من اولاد وزوجات ورقيق لحاجة غزوا وخدمة اعتادوها
لا لنحو تجارة ويزاد لهم بزيادة ذلك فيعطيهم ولو بعد موته
حتى يستغنوا بتزويج المائم وانبات الذكر في الديوان او تكسبه
والظاهر ان من تلزمه نفقته كأصل فرعا يعطى عنه اولا الموقوف
الا لمعيط ومفهوم الا يعطى لحياته بل لو ماتت زوجته بعده
فان تعطى لانتفاء العلة ويراعى في المقام الزمان والمكان
وعادة البلد في المطاعم والملابس ويزاد ان زادت حاجته
بزيادة ولد او حدوث زوجة ومن لا رقيق له يعطى من الرقيق
ما يحتاجه للقتال منه او لخدمة اذا كان من نحو عبد وفي مصالح
المسلمين وبما صرف الامام له ولاد العالم بعد موته ما كان
يصرفه في حياته من مال المصالح وكذا من الفيء قاله السبكي
فراجعه على الصحيح وهو المعتمد اه

في بيان
احكام الجزية الماخوذة من الكفار وهي مشتقة من الجزاء كأنها تجزئ عني
صلى الله عليه وسلم وعن نبينا فلا يقبل منهم الا الاسلام
او الصارم فيه لقوله تعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون بالآية
واخذه صلى الله عليه وسلم لها من مجوس هجر ومن اهل نجران
وان كانوا خمسة عاقد ومعقود له ومكان ومال وصيغة
اي كما مر في القتال وقيل من الجزاء وهو القضاء قال تعالى
واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا اي لا تقضي وشرطها
مال وتطلق ايضا على العقد المفيد لذلك بعقد مخصوص

Copyright Fayoum University Scanning Service

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)